أمارتيا سن وبناء النظرية الجديدة في العدالة: دراسة تحليلية

Amartya Sen and the Construction of the New Theory of Justice: An Analytical Study

د. عبد الحق مربوط: باحث في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، المغرب.

Abdelhak Merbout: Researcher in Political Science, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Ibn Zohr University, Morocco.

Email: merbout@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i8.1557

تاريخ الاستلام:	2025-06-03	تاريخ القبول:	2025-06-25	تاريخ النشر	2025-08-01

الملخص:

تناقش الدراسة مفهوم العدالة، باعتباره مُبتغى تسعى له كل المجتمعات والشرائح المجتمعية، ولكونه مفهوما إشكاليا، يرتبط بمحددات مُتعددة، انكبت على دراسته مُختلف التصورات ومختلف الحقول المعرفية، وتُسلط الضوء على إشكالية مركزية تبحث في الأسس الفكرية لنظرية العدالة لدى "أمارتيا سن"، مُستهدفة الوصول إلى استيعاب ماهية وكيفية بناء مبادئها وأسسها. مكنت نتائج البحث، التي تم التوصل إليها، عبر اتباع منهج تحليلي، ساعد الباحث، عبر دعمه بمناهج ثانوية، على الوصف والتحليل الدقيق لمفهوم العدالة لدى الفيلسوف المذكور، من تحليل الخلفيات والمنطلقات الفكرية لفكرة العدالة لديه، ومن التعرّف على كيفية بناء نظريته وأبرز ركائزها بشأن هذا المفهوم، لتخلص الدراسة في النهاية إلى تميز نظرية "أمارتيا سن" في العدالة عن مثيلاتها، من النظريات، بالتركيز على العلاقة بين الحقائق الحقيقية والحقائق الاعتبارية، وعلى ترابط الاقتصاد مع الأخلاق، وعلى العلاقة الوطيدة بين الحرية الموضوعية ونهج القدرة والخيار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العدالة، أمارتيا سن، نهج القدرة، الفرصة، الخيار الاجتماعي.

Absract:

This study explores the concept of justice as a fundamental aspiration pursued by all societies and social groups. As a complex and contested notion, justice is shaped by multiple determinants, and has been examined by various perspectives and academic disciplines. The study highlights a central issue concerning the intellectual foundations of Amartya Sen's theory of justice, aiming to understand the nature and construction of its principles and fondations. Using an analytical approach — supported by secondary methodologies—the research enabled an accurate describtion and critical analysis of Sen's conception of justice. It investigates the philosophical underpinnings premises of his thought and explains how his theory differs from other justice theories. The study concludes that Amartya Sen's approach stands out through its emphasis on the reationship between actual realities and normative ideals, the interconnection between economics and ethics, and the strong linkage between objective freedom, the capability approach, and social choice.

Keywords: Justice, Amartya Sen, Ability Aproach, Opportunity, Socia choice

المقدمة:

تُعد العدالة الهاجس والمطلب المحوري لمختلف الشرائح المجتمعية داخل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، وذلك بغض الطرف عن الاختلاف في تصور هذه العدالة، وفي تمثل مبادئها وأسسها وإمكانية تحقيقها على أرض الواقع، سواء بين المجتمعات أو بين الفئات أو الأفراد، وذلك نتيجة لعوامل مُرتبطة بالمركز الاجتماعي والطبقي، والتوجه السياسي، والثقافة الاجتماعية المكتسبة، والموروث الديني، والخلفية الأيديولوجية، والمستوى التعليمي والثقافي، وغيرها من العوامل.

ولا يُمثل مجتمع الفكر والمعرفة استثناء في الاهتمام بمفهوم العدالة؛ حيث حمل مجموعة من الباحثين والمفكرين والفلاسفة، المُنحدرين من مختلف الحقول المعرفية (الفلسفة، الفلسفة السياسية، علم الاجتماع، علم الاقتصاد والتدبير... إلخ)، ولاسيما المُهتمين منهم بالنقاش المجتمعي العام، على عاتقهم التفكير والبحث في هذا المفهوم.

في هذا المقام، يُعتبر المُفكر "أمارتيا سن" من أبرز الفلاسفة الذين تركوا بصمات قوية في موضوع العدالة؛ حيث قدم للبشرية، وللمجتمعات الديمقراطية خاصة، تصورات بخصوصها، وذلك من خلال استخدام جهاز مفاهيمي مركب (نهج القدرة والحرية الموضوعية والخيار الاجتماعي...الخ) تم بناؤه على أساس نقد تصورات الفلاسفة اليونانيين (أفلاطون، أرسطو...) وفلاسفة الأنوار (جون جاك روسو، توماس هوبز، إيمانويل كانط... إلخ) بشأن العدالة.

وإذا كانت نظرية "أمارتيا سن" وليدة اشتداد أزمة العدالة في الوجدان البشري، جراء أحداث شهدها العالم خلال سياقات تاريخية مفصلية، مثل الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) وسقوط جدار برلين (1989)، فإن هذه النظرية استطاعت لفت انتباه مُختلف الباحثين في الفكر الفلسفي، المهتمين بالبحث في مفهوم العدالة، ليس من باب تأييدها بالضرورة، ولكن من باب محاولة فهمها والعمل على تفكيك مرتكزاتها، وتطويرها ونقدها أو حتى انتقادها، دون التنقيص من قيمتها الفلسفية والعلمية (البجدايني، 2017).

مُشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُشكل البحث في تصور "أمارتيا سن" لمفهوم العدالة محورا بحثيا مُهما يُمكن الانطلاق منه من أجل استيعاب ماهية ومبادئ وأسس هذا المفهوم.

من هذا المنطلق، فإن الإشكالية التي تفرض نفسها، في سياق البحث في موضوع العدالة، تتمحور حول سؤال مركزي مفاده: **كيف أسس المُفكر "أمارتيا سن" للنظرية الجديدة في العدالة؟**

ويُمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي المنطلقات الفلسفية التي انطلق منها "أمارتيا سن" لتأسيس نظرية جديدة في العدالة؟
- ما هي أهم الركائز التي تؤسس لنظرية "أمارتيا سن" في العدالة؟

منهج الدراسة:

من أجل تناول الإشكالية المذكورة، والإجابة عن الأسئلة الفرعية المذكورة، نعتمد على المنهج التحليلي؛ وهو منهج يُساعدنا، من خلال العودة إلى أصول أفكار "أمارتيا سن" وتحليلها، على الوصف والتحليل الدقيق لمفهوم العدالة، وعلى التعرف على كيفية بنائه النظري ومعرفة أسسه، كما يُنظر لهذا المُفكر. كما نُدعم هذا المنهج بمناهج أخرى، وفق منهجية "براغماتية"، تُسعف في استعمال هذه المناهج كآليات للبرهنة في إطار المنهج التحليلي (BENDARKAWI, 2022, pp. 27-28).

المبحث الأول: خلفيات ومُنطلقات البناء الفكري لنظرية العدالة لدى "أمارتيا سن"

قبل الخوض في مضمون نظرية العدالة، لا بد من التأكيد على أن فهمها، كما طورها "أمارتيا سن" يتطلب التعرف على هذا الفيلسوف ومساره الفكري وسياقات تشكل أفكاره؛ إذ إن ولادته سنة 1933 في "شانتينيكيتان" بالهند، ونشأته في بيئة ثقافية مُتعددة الروافد الفكرية (SEN, 2007, p. 11 & 12)، ومعاصرته للمجاعة البنغالية، التي حدثت سنة 1943 دون نقص فعلي في الغذاء، وجمعه بين التكوينين الاقتصادي والفلسفي، كلها عوامل غذت تفكيره في قضايا العدالة والحرمان والحرية (DREZE, 1991, p. 7).

تبعا لذلك، تُصنف نظرية العدالة لدى "أمارتيا سن" (1933- الآن)، ضمن آخر نظريات العدالة، وآخر الإبداعات في مجال فلسفة الاقتصاد والسياسة، بل وأكبرها في القرن العشرين، بعد نظرية العدالة لـ "جون راولز" (1921 -2002)، حيث توصل لها "أمارتيا" بعد دراسة طويلة لمفهوم العدالة (سعيد، 2016، صفحة 181).

في هذا الإطار، تستوجب ملامسة الأساس الفكري لنظرية "أمارتيا سن" ضرورة الغوص فيما كتبه بشأن مفهوم العدالة لمدة نصف قرن، دون التوقف فقط عند كتابه "فكرة العدالة" (نشر سنة 2009)، وإن كان قد أشمل في هذا الكتاب مُجمل أفكاره بشأن العدالة، وذكر فيه آخر ما توصل إليه بمناسبة بحثه في موضوع هذا المفهوم، لأن هذا الكتاب لا يتضمن كل الأبعاد المتعلقة بنظرية

هذا الفيلسوف، حيث إن هذه الأبعاد تتوزع على أكثر من 250 كتاب وبحث آخر مُتعلق بمفهوم العدالة (سعيد، 2016، صفحة 186).

يظهر من خلال العودة إلى المسار البحثي لـ "أمارتيا سن" بأن هذا الباحث انطلق من نقد نظرية العدالة لدى "راولز" (خوذري، 2023–2024، صفحة 42)[1] في (المطلب الأول)، كي يُؤسس نظريته الجديدة في هذا المجال من مُنطلق أسس جديدة تُعيد ربط الأخلاق بالاقتصاد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: علاقة طرح "أمارتيا سن" بنظرية "راولز" في العدالة

انقلب "أمارتيا سن" في تصوره للعدالة على نظرية "راولز"، التي استفاد منها، وذلك على مستوى عدة أبعاد كما في (الفقرة الأولى)، مُعترضا على الإشكالية التي انطلق منها هذا الأخير في التنظير لمفهوم العدالة كما سيتم طرحه في (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مظاهر انقلاب 'أمارتيا سن' على نظرية "راولز" في العدالة:

لا يُخفي "أمارتيا سن" الأثر العظيم لـ "راولز" في مساعدته على تكوين فهمه الخاص لمفهوم العدالة، وللفلسفة السياسية عموما؛ حيث إن دوره في التحوّل الجذري للفلسفة السياسية المُعاصرة هو الذي جعله يُشعل لديه جذوة الاهتمام بمفهوم العدالة (سن، 2010، صفحة 99).

رغم ذلك، فإن ملاحظة "أمارتيا" لبعض الخلل في أسس نظرية "راولز" بشأن العدالة (سن، 2010، صفحة 101)، جعله ينقلب على هذه النظرية (سعيد، 2016، صفحة 181).

ويُمكن ترجمة هذا الانقلاب في عدم اعتماد العدالة المؤسساتية التي أسس عليها "راولز" نظريته في العدالة، مُستبدلا إياها بمفاهيم الحرية والقدرة على الاختيار في الحياة، ومن تم الاهتمام بالتنمية البشرية كنظرية متكاملة مع نظريته في العدالة (سعيد، 2016).

تأسيسا على ذلك؛ أسس "أمارتيا سن" نظريته على أساس موضوعين أساسيين هما: العدالة والعدالة الاجتماعية؛ حيث رأى أن من شأن الاعتماد عليهما، وعدم الاقتصار على المؤسسات السياسية للدولة فقط – كما يذهب إلى ذلك "جون راولز" –، أن يمنع النتائج التي يُؤدي إليها نفي العدالة، وهي النتائج التي تتجلى في تعميق الظلم وتوسيع الهوة بين الأقلية المستفيدة والأكثرية المحرومة داخل مختلف المجتمعات (سعيد، 2016).

[1] يتمثل موضوع العدالة في نظرية رولز في المؤسسات الاجتماعية، ما يجعل من هذه النظرية التي تأتي على رأس النظريات ما بعد التعاقدية، التي تعتبر نظريته سياسية، وليست أخلاقية، بديلا للنظرية النفعية لدى "هيوم" و"آدم سميث" و"جيريمي بينتام" وستيوارت ميل ... إلخ

توضيحا لذلك، يعتقد "أمارتيا سن" أنه إذا كان لابد للمؤسسات أن تقام على أساس مجموعة فريدة من مبادئ العدالة، التي تنشأ عن تمرين الإنصاف، من الوضع الأصلي، فإن غياب هذا النشوء لا يمكن إلا أن يضرب أساس نظرية 'راولز' (سن، 2010، صفحة 9)، التي تقول بكون المؤسسات المتمتعة بمبادئ العدالة المذكورة هي الأعمدة الأساسية التي تجعل المجتمع يتسم بالعدل (بوهدا و الغريضات، 2017، صفحة 3).

الفقرة الثانية: تجاوز إشكالية راولز في العدالة:

لا يتفق "أمارتيا سن" مع "راولز" في كون الظلم هو المشكلة المحورية الحقيقية التي تُواجهها العدالة في المجتمعات، ولا يعتقد أن السبيل إلى تحقيق هذه الأخيرة مُرتبط بالبحث عن سبُل القضاء على الظلم أو التخفيف منه، وبالتالي بالتركيز على مظاهره في المجتمع بُغية استئصالها، ولكنه يربط تحقيق ذلك بتوفير الحريات العامة والسياسية للأفراد، ما يستلزم بالتالي الاهتمام بمعرفة القيم السائدة، والمصالح الغالبة، والعادات المتصلة في هذا المجتمع كخطوة أساسية لتحقيق العدالة (بوهدا و الغريضات، 2017، صفحة 3).

المطلب الثاني: البناء الفكري للأسس نظرية "أمارتيا سن" في العدالة

تُشكل كتابات "أمارتيا سن" حول طبيعة القيم والقواعد الأخلاقية لدى الفيلسوف الوضعاني الشهير "هيربرت هير" منظارا يُمكن له أن يُساعدنا على فهم الأسس الفكرية لنظرية "أمارتيا سن" في العدالة (سعيد، 2016، صفحة 187)؛ إذ تُمكن هذه الكتابات من الوقوف عند الكيفية التي انطلق منها في دحض فكرة الفيلسوف المذكور بشأن الأساس التاريخي المشترك بين الاقتصاد والأخلاق كما في (الفقرة الأولى)، من أجل إعادة ربط المفهومين وجعل هذا الارتباط بمثابة الركيزة الأساسية في نظريته بشأن العدالة كما في (الفقرة الثانية)، التي بناها على أساسه بـ(الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: أمارتيا سن وموقفه من العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق:

يُشدد "هيربرت هير" على اختلاف طبيعة القيم والقواعد الأخلاقية عن طبيعة الحقائق الحقيقية، وعن طبيعة العلوم التجريبية والوضعية (علم الاقتصاد مثلا)؛ فبينما تبحث العلوم الوضعية عما هو كائن وموجود في الخارج، فإن الأخلاق والعلوم الاعتبارية الأخرى – مثل السياسة – تبحث عما ينبغي أن يكون. ما يُثبت – حسبه – بطلان الأساس التاريخي المشترك بين الاقتصاد والأخلاق، وعدم إمكانية الجمع بينهما، وذلك رغم أن التاريخ يُسجل تدريس الاقتصاد كجزء من الأخلاق وفلسفة الأخلاق (كما يظهر عند تقسيم أرسطو للعلوم، وتدريس آدم سميث للاقتصاد) (سعيد، 2016، صفحة 187).

وعليه، لا يتفق "أمارتيا سن" مع "هيربرت" في فكرة انفكاك العلاقة بين الحقول التجريبية – المتعلقة بالحقائق الحقيقية – بالعلوم الاعتبارية، لمدة طويلة. لذلك، فقد اشتغل على تأسيس اللبنات الأولى لنظريته في العدالة على أساس هدم الأسس الفكرية التي أقام عليها "هيربرت" فكرته، قبل العمل على إعادة ربط الأخلاق بالدراسات الاقتصادية؛ إذ قام بالتشكيك في نجاح حرية السوق في العالم، على اعتبار أن الحرية لا تساعد على فهم ماهية الباعث المختبئ من وراء أي عمل اقتصادي في أي اقتصاد كان (قاضي، 2024)، وقام بالبحث في القواعد الأخلاقية السميكة، ووصل إلى صعوبة اعتبارها حقائق اعتبارية إنشائية، وذلك من منطلق أن لها جوانب خارجية حقيقية يمكن ملاحظتها، من جانب أول، ثم أن لها، من جانب ثاني، جوانب معيارية كمثل طلب القيام بأمر أو المنع من القيام بأمر (سعيد، 2016، صفحة 185).

الفقرة الثانية: "أمارتيا سن" وإعادة ربط الاقتصاد بالفلسفة والأخلاق:

انتقل "أمارتيا سن" بعد دحضه لفكرة عدم تلاقي الحقول التجريبية (الحقائق الحقيقية) بالعلوم الاعتبارية إلى الدفاع عن فلسفة اقتصادية جديدة تسمح بالجمع بين علمي الاقتصاد والأخلاق، كتوجه جديد يُعيد الجانب المعياري ونظرياته إلى مركز اهتمام علم الاقتصاد والدراسات الاقتصادية (سعيد، 2016، صفحة 185)، مُعتمدا في ذلك على تأثر السلوك الفعلي للأفراد، في النظريات الاقتصادية، بالاعتبارات الأخلاقية والقناعات الروحية (غانم، 2022، صفحة 16).

في هذا المقام، أشار "أمارتيا" إلى ما تعرض له "آدم سميت" (1723 – 1790)، فيما يتعلّق بنظريته "الخيار العقلاني"، التي استدل فيها بالمثال التقليدي الذي مفاده أنه: "عندما جلس إلى المائدة وقال: إن الخبز الذي تأكله بعثه إلينا الخباز، واللحم أرسله القصابة، والفاكهة أتتنا من البقال، ولم يفعل أي من هؤلاء ما فعله ترحما بنا"؛ ويعتبر "أمارتيا سن" أن "آدم سميت" لم يقصد في الاستدلال بهذا المثال القول بأن الغاية الوحيدة التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها هي المصلحة الشخصية، لأن هناك غايات أخرى، مثل التعاطف، والجود، والالتزام، والعيش في سبيل المعتقدات، وغيرها من المصالح التي تعتبر مسائل معيارية أخلاقية متناقضة لما اعتمد عليه الاقتصاد التقليدي من جعل تحقيق الفائدة الفردية غاية وحيدة (سعيد، 2016، صفحة 190).

تأسيسا على ذلك، فقد جعلت العملية التي قام بها "أمارتيا سن" بإعادة ربط الاقتصاد بالفلسفة، وبوضع هذه الرابطة كركيزة مهمة في أعماله وخاصة في نظريته في العدالة، (جعلت) "أمارتيا سن" يشتهر بكونه صاحب الخطوة الثانية الذي أرجع الأخلاق إلى الدراسات الاقتصادية (سعيد، 2016، صفحة 190).

الفقرة الثالثة: بناء نظرية العدالة عند "أمارتيا سن" على أساس علاقة الاقتصاد بالأخلاق:

يستوجب البحث في علاقة الأخلاق، أو الحقائق الاعتبارية، بعلم الاقتصاد ضرورة البحث في عمق أعمال "أمارتيا" في شأن العدالة (سعيد، 2016، صفحة 190)[1]، ولا سيما الأعمال ذات الصلة بمسائل مثل علاقة الديمقراطية والتنمية والفقر والمجاعات والرفاه والبطالة؛ فقد قام "أمارتيا سن" في هذه الأعمال بوضع الأفكار الكلاسيكية كلها في خليط وقالب جديد يسمح بمعالجة المشكلات الجديدة، وذلك عبر العديد من الأدوات، من قبيل دراسة الاقتصاد والرياضيات والفلسفة الأخلاقية، التي استخدمها لأجل نقد خفوت صوت الحديث عن القيم غير المادية في الاقتصاد السياسي.

في هذا السياق، أدى تأثر "أمارتيا سن" بمدرسة "طاغور" (أحد اهم شعراء ومفكري الهند)، فيما يخص علاقة الأخلاق بالاقتصاد (صلاح، 2024)، إلى رؤية الترابط الدقيق بين الحياة الأخلاقية والحياة المادية، وإلى استنباط كيف أن الفصل الحاد بين المجالين يُعتبر فصلا عابرا ومؤذيا، وإلى الدعوة إلى عدم الفصل بين المشكلات الأخلاقية والمالية والاقتصادية، والتعامل معها، عوض ذلك، دون تفضيل أو تفريق (صلاح، 2024).

تأسيسا على ذلك، لم يُركز "أمارتيا سن" على الاقتصاد فقط، بل وجه اهتمامه كذلك نحو الدفاع عن الحريات السياسية (صلاح، 2024)؛ إذ دعا إلى ضرورة مراعاة البُعد الأخلاقي للحرية، تمامًا كما يراعي بُعدها الوصفي الخارجي، وذلك على اعتبار أن الحرية هي المعيار الأساسي لحقوق الإنسان. كما بنى تصوره للفقر من زاوية مُختلفة تتجاوز فكرة عدم حدوثه في الديمقراطيات العاملة، القائمة على أساس استجابة قادة هذه الديمقراطيات لمطالب المواطنين؛ حيث نادى إلى النظر للفقير الحقيقي من حيث زاوية حرمانه من القابليات، وإلى الغني من زاوية كونه صاحب ثروة كثيرة لا تنحصر في المال فقط، مُبرهنًا على ذلك بالتأكيد على أن الرجل الهندي الذي يعيش سالما صحيا لمدة 100 سنة، على سبيل المثال، أغنى من الرجل الإفريقي الأصل، الذي يعيش في نيويورك بدخل أكبر من الهندي، ولكنه يعيش لمدة 50 سنة فقط؛ ذلك لأن الفقر لا يرتبط فقط بنقص كميات الطعام، ولكنه يرتبط أيضًا بانخفاض الأجور والبطالة وارتفاع أسعار الأغذية. وعليه، فلفهم السؤال المتعلق بتفسير سبب معاناة الناس من الجوع فيجب البحث في الاختلاف الأخلاقي في الاقتصاد، الذي يخلق الصراع على سلعة نادرة وليس أن البحث في زراعة المحاصيل (صلاح، 2024). وبذلك فـ "أمارتيا سن" يؤمن بأن تحقيق النمو الاقتصادي لا يحدث إلا حينما يسبقه إصلاح اجتماعي مثل تحسين التعليم والصحة (سعيد، 2016، صفحة 191).

[1] عززت المناهج التربوية بالمدرسة –درس بها لفترة– نقطة العلاقة بين وجود الشخص المادي والروحي من حيث أهمية كليهما وضرورته.

عموما، لقد ساهمت عملية إعادة الربط بين الاقتصاد والأخلاق، التي قام بها "أمارتيا سن"، على كشف علاقة التنمية الاقتصادية بالحرية الإنسانية؛ فقد شكل ذلك بديلا لمؤشري الدخل الفردي والناتج الإجمالي، اللذين كانا سائدين قبل طرح نظرية "أمارتيا". ويتجلى هذا البديل، الذي يسمح بتحديد مستوى الرفاه والتنمية، في أحد أهم المواضيع التي شكلت ركيزة أساسية في أعمال هذا المُفكر، ولاسيما الموضوعين اللذين تطرق لهما في نظريته للعدالة، وهما: مفهوم نهج القدرات والخيار الاجتماعي (سعيد، 2016، صفحة 191).

المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية في نظرية "أمارتيا سن" في العدالة

أسس "أمارتيا سن" نظريته في العدالة على أساس ركيزتين أساسيتين، وهما: نهج القدرات وسنعرضها في (المطلب الأول)، والاختيار الاجتماعي وذلك في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم نهج القدرات وقابليته للتطبيق

يُعتبر مفهوم نهج القدرة أحد المفاهيم الأساسية التي تحتل مكانة مركزية في نظرية "أمارتيا سن" في العدالة، والمصباح الذي لا يُمكن إضاءة هذه النظرية بدونه وفقًا لـ(الفقرة الأولى). وهو مفهوم يربطه "أمارتيا" بمفهوم الحرية الموضوعية، الذي له علاقة وطيدة بمفهوم الفرصة كما في (الفقرة الثانية). وإذا كان هذا الارتباط المُميز لهذا النهج هو الذي يجعل النظرية قابلة للتطبيق عمليا، مقارنة بباقي النظريات، فإن فهم هذا المفهوم وقابليته للتطبيق يمر عبر الرجوع إلى ما يُسميه بـ: "نقطة تركيز معلوماتي" كما هو موضح في (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: مفهوم نهج القدرات في نظرية "أمارتيا سن" في العدالة:

يعرف "أمارتيا سن" نهج القدرات بكونه: "قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها" (سعيد، 2016، صفحة 192). ويُوضح تعريفه بالتأكيد على أن ربط الفقر بنقص الدخل فقط لا يُمثل إلا فهما ناقصا لهذا المفهوم. لذلك، يرى أنه ينبغي ربطه – عوض ذلك – بالحرمان من القدرات (حمودي، 2024).

توضيحا لذلك، يُؤكد "أمارتيا سن" أن القدرات تتأثر بعدة مُتغيرات، من قبيل عمر الشخص، ونوع جنسه، ودوره الاجتماعي، وموقع عمله، ومدى عيشه في مناخ تسوده الأمراض المعدية؛ فكل هذه المُتغيرات تؤثر على نوعية القدرات، وبالتالي على انخفاض الدخل، مثلما أن الحرمان النسبي، من حيث الدخل، قد يؤدي إلى حرمان مطلق من القدرات (سعيد، 2016، صفحة 192). وبذلك، فإنه يربط الدخل بالقدرة.

تأسيسا على ذلك، يُمكن القول إن القدرة بمثابة القلب بالنسبة لأعمال "أمارتيا سن"؛ إذ يحضر مفهوم نهج القدرة كشمس مُضيئة لكل أعماله، حيث إن بحوثه تتحول إلى مملكة أفكار مُظلمة في غيابه. ما يجعل منه – بالضرورة – مفهوما مركزيا في نظريته في العدالة (سعيد، 2016، الصفحات 191–192).

وإذا كان "أمارتيا سن" قد جعل من هذا المفهوم، الذي أتى به في سياق توضيح عدم تَوَفُّق "راولز" في بيان مقتضيات العدالة عبر اعتماد نظريته في العدالة على توزيع السلع الأساسية (سعيد، 2016، صفحة 196)، أساس العدالة، وجزء من أجزائها، في جميع مراحلها (مرحلة البنية الفكرية، مرحلة البنية النفسية، مرحلة البنية التطبيقية)، فإنه يراه العنصر المفصلي في مرحلتها الأخيرة (مرحلة البنية التطبيقية)؛ وحيث إن تَكَوُّنَ هذه المرحلة يتم عبر تكامل نهج القدرة مع الخيار الاجتماعي، باعتبارهما عُنصرين مبنيين على أساس الاختيار والحرية الموضوعية، فإنه يضع هذه الأخيرة كمحور وموضوع مركزي لمفهوم نهج القدرة (سعيد، 2016، صفحة 192).

الفقرة الثانية: الحرية الموضوعية وعلاقتها بالفرصة في فهم نهج القدرة عند "أمارتيا سن":

اعتمد "أمارتيا سن" على الحرية كمنطلق أساسي ومفهوم مركزي في بناء نظريته في العدالة (سعيد، 2016، صفحة 137)، وبين أن ربط هذا المفهوم بمفهوم القدرة يجد سنده في إمكانية النظر إلى "قدرة الفرد" بوصفها حريته في "تحقيق ما يصبو إليه من أحوال، وتنفيذ ما يرغبه من أفعال"، ويُوضح ذلك بالتأكيد على أن القدرة هي التي تعكس حرية الفرد في الاختيار بين ما هو متوفر من طرق مختلفة لإدارة حاجته، مع العلم أنه بقدر تنوع هذه الخيارات بقدر ما تكون حرية الفرد (السيد، 2013).

وبذلك، يكون "أمارتيا سن"، من خلال إقامة العدالة ونهج القدرة على أساس الحرية، وتقييم منفعة الفرد على أساس عمله لأشياء يكون لديه دليل لاختيارها وتقديرها، (يكون) قد أخذ مسارا مُعاكسا لباقي النظريات التي تُقيّم منفعة الفرد بدلالة دخله أو ثروته أو موارده، وطريقا مُخالفا لما تبنته باقي النظريات التي تُقيّم هذه المنفعة بدلالة السعادة أو اللذة الفردية (تصور "جيريمي بينتام" مثلا) (سعيد، 2016، صفحة 193)[1].

من هذا المُنطلق، فبالنسبة لـ "أمارتيا سن"، تكون منفعة الشخص، بدلالة الفرص، أقل من منفعة شخص أقل منه قدرة على القيام بما يقدر، استدلالا من أشياء، إذا كانت فرصته الحقيقية

[1] يرى أنه "كما أن هناك شرطًا قبليًّا لإبرام العقد وهو حجاب الغفلة، وشرطًا بعديًّا هو معقولية العقد ومرافقته للعدالة الشهوية والإحساس بالعدالة عند المشاركين وغير المشاركين في العقد، فإن الحرية الموضوعية أساس نهج القدرة، حيث يمكن للأفراد توظيف قدراتهم وقابليتهم في الحياة التي لهم دليل في اختيارها".

لعمل هذه الأشياء أكثر ضآلة. ذلك، أنه كلما زاد تقدير الشخص للشيء كلما كان هذا الشيء أكثر اهمية مما يُنجزه. وبالتالي، فنهج القدرة عند "أمارتيا سن" يراعي أن نكون أحرارا في تحديد ما نريده وما نقدره في النهاية (سعيد، 2016، صفحة 193 و194).

وبناء على كل ذلك، يُمكن القول: إن ربط "أمارتيا سن" لمفهوم الحرية بمفهوم القدرة هو في الحقيقة ربط للفرصة بالحرية. فكيف ذلك؟

ينظر "أمارتيا سن" إلى الفرصة بكونها الفرصة الشاملة وليست النتيجة النهائية فقط. لذلك، فهو يرى أن القدرة والحرية لا ترتكزان على الوظائف والأعمال الخارجية بقدر ما تعتمدان على القدرة في اقتناص الفرص (سعيد، 2016، الصفحات 193-194).

ويميز، في هذا الصدد، بين الجانب الاعتباري للحرية، المبني على الاختيار، والمتعلق بطلب القيام بشيء أو الامتناع عن القيام بشيء، عن الجانب الموضوعي الخارجي، الذي يتلاقى مع الحقائق الحقيقية الخارجية الأخرى، التي يرى أنه يجب التعامل معها – الوجود الخارجي للقيم بما فيها الحرية – بنظرة غائية، وليس اعتبارها مجرد وسيلة لمسائل أخرى، وذلك نظرا لأهميتها في حد ذاتها (سعيد، 2016، الصفحات 193-194).

ومن هذا المنطلق، يرى أن نجاح التنمية مرتبط بالنظر إلى القيم بهذه النظرة المذكورة، وأعطى في هذا الصدد مثال اليابان والهند والصين، التي حققت التنمية انطلاقا من البدء بمسائل التنمية البشرية كالتعليم بدل اعتماد التصنيع مثلا.

وعليه، يدعو "أمارتيا" إلى النظر إلى الدخل والناتج كوسيلتين إلى تلك القيم. لذلك، فهو يعرف المال والثروة بشكل مخالف لمعناه التقليدي؛ إذ يعتبر أن الفقير هو الذي يعيش حياة صحية أقل، وليس الذي لا يتوفر على المال، لأن الحصيلة النهائية ليست هي المهمة في حد ذاتها، ولأن الحرية الشاملة، التي تستحضر اختيار الفرد كما تستحضر النتائج النهائية ووجود القدرة والاختيار في الفرص بدل مجرد الاختيار بين الوظائف الموجودة، هي الأمر الأهم في نهاية المطاف (سعيد، 2016، الصفحات 194-195).

الفقرة الثالثة: قابلية نظرية نهج القدرة عند "أمارتيا سن" للتطبيق:

يُؤكد "أمارتيا سن" أنه على عكس المقاربات الفلسفية التي تفتقر إلى آليات القياس الدقيق، والمتميزة بضعف أساسها المعلوماتي وجانبها العملي، ولا سيما نظرية "جون لورز"، فإنه يُمكن تطبيق وبلورة مقاربته المرتبطة بنهج القدرة، وذلك على مستوى كافة الحقوق المعرفية، ابتداء بحقل التربية مرورا بالسياسة ووصولا بعلم الاقتصاد...إلخ. ويعتمد في ذلك على "نقطة تركيز معلوماتي"، التي يجعل منها المحور الأساسي لفهم نهج القدرة؛ حيث يعتقد أن لكل نظرية في

العدالة نقطة تركيز معلوماتي؛ بمعنى تحديد السمات التي ينبغي التركيز عليها عند الحكم على مجتمع ما وفي تقييم العدالة فيه (سعيد، 2016، صفحة 193).

تأسيسا على ذلك، يُشدد "أمارتيا سن" على أن استيعاب مفهوم "نهج القدرة" يستدعي الانتباه لملاحظتين أساسيتين:

تتجلى الملاحظة الأولى في أن تقييم النهج يكون بدلالة الاختيار وليس بدلالة تصميم معين لتنظيم المجتمع؛ ويُوضح ذلك من خلال التأكيد على أنه: إذا كانت مقاربة القدرة تشير إلى نقطة تركيز معلوماتي في تقييم ومقارنة المنافع الفردية الشاملة، فإنها لا تقترح أي صنع لكيفية استخدام المعلومات. وهو ما يُؤدي إلى ظهور استخدامات مختلفة متناسبة لنوع المسائل المراد استعمال النهج فيها، من قبيل السياسات المتعلقة بالبطالة، والعجز، والفقر، والحرية الثقافية. بينما تتعلق الملاحظة الثانية بضرورة التعامل مع وجود تنوع في العمل البشري، وعدم الاقتصار على جوانب مُعينة منه فقط؛ ويُفسر ذلك بضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجود أعمال مُختلفة تحدث في نفس الوقت، مثل رفع البطالة، والفقر، وسوء التغذية، والمشاكل السياسية، وغير ذلك من أعمال نقارن ونناقش ونستدل بها (سعيد، 2016، صفحة 195).

لقد نجح "أمارتيا سن"، من خلال اعتماد مفهوم نهج القدرة، وعبر التركيز في مقاربته للعدالة على الحرية الموضوعية، التي تعادل القدرة على الاختيار، من تحقيق نظريته لنتائج مُبهرة، تتمثل في انتشار الاعتماد على نهج التنمية البشرية كسبيل لبلوغ التنمية عبر العالم (سعيد، 2016، صفحة 193).

على الرغم من ذلك، وكما هو حال أي مقاربة، فإن مفهوم نهج القدرة واجه انتقادات تمحورت حول كون هذا النهج ينصب على القدرات الفردية، دون أن تكون له القدرة على تقييم المسائل المتعلقة بالقرارات الجماعية. رغم هذه الانتقادات، يُؤكد "أمارتيا سن" على إمكانية استعمال المفهوم فيما يتعلق بجميع المجتمع مثلما يُستعمل بخصوص القدرات الفردية؛ إذ يرى أن ما يُمثله نهج القدرة، من تطوير للقدرات الفردية وتبلور لاختيار المجتمع، هو السر الذي جعله يعتمد نظرية تهتم بالقرار الجماعي مثل التفضيلات الفردية، وهي نظرية الخيار الاجتماعي، مُؤسسا بذلك لمفهوم آخر سيشكل إلى جانب مفهوم القدرة أساس نظريته في العدالة (سعيد، 2016، صفحة 195).

المطلب الثاني: الخيار الاجتماعي كبديل لمفهوم العدالة الاجتماعية وتنظيم المجتمع

يرتبط ظهور مفهوم الخيار الاجتماعي بمناخ الثورة الفرنسية، الذي كان أحد اهتماماته البناء المدروس للنظام الاجتماعي، في سياق التنوير الأوروبي، عبر العمل نحو تطوير إطار لاتخاذ

القرارات العقلانية والديمقراطية لمجموعة من الناس مع الالتفات إلى مصالح ومفضلات كل أفراد المجموعة (بوهدا و الغريضات، 2017، صفحة 11).

وأما استحالة الوصول إلى هذا الإطار، التي تبينت للعلماء الرياضيين الفرنسيين، ولا سيما "كوندورسه" (1743 – 1794)، تبنى أغلب الفلاسفة، كما أغلب الدول، نظريات العدالة الاجتماعية المعتمدة على المفهوم الواحد – كالحاجة والحق – المتسم بالسهولة والتناسب والانسجام. ما جعل نظرية الخيار الاجتماعي تُحشر في الحاشية، قبل أن يقوم "أرو"، في حدود النصف الثاني من القرن العشرين، بإحيائها وإعطائها اسم "الخيار الاجتماعي"، ويبيّن أنه يُمكن تجاوز استحالة اتخاد القرار الجماعي، بالموازاة مع مراعاة أخف الأولويات الفردية، وذلك عبر جعل إجراءات اتخاد القرار أكثر حساسية للمعلومات (سعيد، 2016، صفحة 196).

انخرط "أمارتيا سن" في هذه الدينامية الفكرية والفلسفية، فقام بتقديم مساهمات صريحة العبارة ومدروسة تشترط أن تلبي القرارات الاجتماعية شروطا دنيا معينة للموضوعية يمكن أن تنبثق عنها التصنيفات الاجتماعية المناسبة وخيارات الطبقات الاجتماعية، ليُرسي بذلك الفرع المعرفي لنظرية الخيار الاجتماعي بشكل تحليلي (بوهدا و الغريضات، 2017، صفحة 11)، كنظرية بديلة للعدالة الاجتماعية، ولتنظيم المجتمع، خصّص لها الحيز الأكبر من كتاباته ومن كلماته بمناسبة فوزه بجائزة نوبل سنة 1997 (سعيد، 2016، صفحة 195).

في هذا المقام، يحتل الخيار الاجتماعي، باعتباره جانبا عمليا، مكانة مهمة في نظرية "أمارتيا سن"، لاسيما أنه يرتبط بشكل وثيق بالتفضيلات الفردية والمسائل الجزرية كما بـ(الفقرة الأولى)، بعدما تم تأسيس ركائزه على أنقاض المفهوم الكلاسيكي للعدالة الموضح في (الفقرة الثانية)، وربط أسسه بالديمقراطية وحقوق الإنسان كما سيتم تناوله في (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: أهمية الخيار الاجتماعي وعلاقته بالتفضيلات الفردية والمسائل الجزئية:

لا تقل أهمية مفهوم الخيار الاجتماعي، عند "أمارتيا سن"، عن أهمية "نهج القدرة"؛ وتظهر هذه الأهمية في كونه بمثابة الجانب العملي لنظريته في العدالة، ذلك أن هذا المفهوم يهتم بشكل أساس، بدور النقاش وتوسيع دائرة المعلومات في الوصول إلى قرارات جماعية، تراعي التقييمات والترتيبات والتفضيلات الفرديةّ؛ أي أن هذه الأهمية تبرز في اعتماد المفهوم على القدرة الإدراكية للإنسان أكثر من القدرة الإرادية، بشكل يجعل العلم والإرادة متكاملين ومن تم يكتمل العلم (سعيد، 2016، الصفحات 195–196).

تبعا لهذه الأهمية، يُمكن القول: إن نظرية الخيار الاجتماعي لدى "أمارتيا سن" تُمثل ذلك الحق المعرفي الذي يعالج مسألة التوصل إلى تقييمات جمعية قائمة على أولويات فردية بعبارات

أقرب ما تكون رياضية (سعيد، 2016، صفحة 196). ما يجعلها ذات ارتباط وثيق بتفضيلات فردية ومسائل جزئية.

علاقة بذلك، يقول "أمارتيا سن"، في بداية محاضرته أثناء فوزه بجائزة نوبل، قائلا: "إن الجمل كان مقررا أن يكون حصانا، لكنه أصبح على هذا الشكل بقرار من الجماعة"، وأنه "صحيح أن الحصان أجمل وأكثر تناسبا من هيئة الجمل، لكن الجمل أكثر تحملا" (سعيد، 2016، صفحة 196).

نستفيد من هذا القول بأن "أمارتيا" يستحضر صعوبة الخيار الجماعي عمليا، ويُقر بعدم وجود بد منها إلا بقرار فردي من قبل حاكم مستبد (سعيد، 2016، صفحة 197)، ليُؤكد بأن المشكلة لا تقتصر على القرار الجماعي في حد ذاته، بل تمتد لتصل وتتعلق بمسائل أخرى من قبيل حرية السوق وقضية العدالة وتقليل الفقر، وكلها مسائل تجعل الخيار الاجتماعي مرتبطا باحتساب التفضيلات الفردية؛ بشكل يُشبه العلاقة بين الحرية الاقتصادية وحرية السوق مع العدالة؛ حيث كلما توسعت دائرة حرية السوق كلما كانت دائرة العدالة ضيقة، وعلى العكس من ذلك: كلما توسعت دائرة العدالة وتدخل الدولة كلما تضيق الفعالية الاقتصادية في السوق (سعيد، 2016، صفحة 197).

تأسيسا على ذلك، ينطلق "أمارتيا سن" من عدم كفاية النظريات المُطلقة لإنشاء قرار حول مسائل فردية بين الأفراد، على اعتبار أنها لا تراعي المسائل الجزئية النسبية، ولا تستطيع التعامل معها، ليدعو إلى حل هذه المسائل الجزئية عبر توسيع المعلومات (سعيد، 2016، صفحة 197)[1].

وتبعا لذلك، تمكن "أمارتيا سن" من وضع نظريته في الخيار الاجتماعي، عبر الاهتمام بازدياد المعلومات وتوسيع الأساس المعلوماتي في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال التركيز على الحرية في التفكير وإبداء الرأي ووجود النقاش العام في المجتمع (سعيد، 2016، صفحة 197).

الفقرة الثانية: بناء نظرية الخيار الاجتماعي:

اتجه "أمارتيا سن"، عندما أراد كشف الموقع الحقيقي لنظرية الخيار الاجتماعي – وجوبا كما يقول – إلى نقد مفهومين تقليديين من مفاهيم العدالة، وهما "العدالة التوزيعية" و"العدالة الاجتماعية" (سعيد، 2016، صفحة 197).

[1] يدعو "أمارتيا سن" إلى الاستفادة مما فعله "كوندروسه" الرائد لنظرية الخيار الاجتماعي في تحديد النسل، اعتمادا على توسيع المعلومات: حيث بين أنه بازدياد المعلومات وارتفاع التوعية في المجتمع سينخفض عدد الأولاد وبالتالي عدد المواطنين.

في هذا المقام، استفاد "أمارتيا سن" من التعريف اليوناني للعدالة التوزيعية، ولا سيما تعريف أرسطو (طاليس، صفحة 60)، الذي بين كيف أن هذه العدالة تتطلب المساواة النوعية الهندسية بين أفراد المجتمع وليس المساواة المطلقة؛ أي المساواة بين أفراد نفس الفئة، وليس بين جميع الأفراد. تبعا لذلك، أظهر كيف وضح أرسطو أن العدالة التوزيعية تعني التوزيع بمقدار وليس جزافا (سعيد، 2016، صفحة 197)، وكيف مثل ذلك، وفقا لمبدأ التماثل الهندسي، وفق معادلتين مفادهما أن: توزيع أشياء متساوية على أناس غير متساوين هو جور من جهة، مثلما أن توزيع أشياء غير متساوية على أناس متساوين هو الآخر جور من جهة ثانية. وعرج على الحل الذي توصل إليه أرسطو لمعالجة هذا الجور؛ حينما قال: إن العدل يتجلى في توزيع الأشياء المتساوية على الأناس المتساويين أصلا، وتوزيع الأشياء غير المتساوية على الأناس غير المتساوين (طاليس، صفحة 70).

من زاوية أخرى؛ تطرق "أمارتيا سن" إلى العدالة الاجتماعية، التي ظهر مفهومها حديثا، والتي تعني – على عكس العدالة التوزيعية – التوزيع على أساس حقوق الإنسان والمساواة بين مختلف الفئات، وليس بين أفراد عينة فقط.

في هذا الصدد، أبرز أن العدالة الاجتماعية، بما تعنيه من إعطاء كل فرد ما يستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ديمقراطي، وتوفير متساو للاحتياجات الأساسية (المشيشي، 2014)، تبقى نظرية قاصرة؛ ذلك أن القائمين على تطبيقها يعملون على منع ما يدعون الدفاع عنه، وهو المساواة والقضاء على الاستغلال؛ إذ يستغلون صلاحياتهم، في إطار إلزامية قراراتهم، من أجل خدمة مصالحهم الشخصية، كما يستعملون التنظيمات لإرغام أفراد المجتمع على تطبيق الترتيبات رغما عنهم ودون إرادتهم (سعيد، 2016، صفحة 193).

تبعا لهذا النقد، حاول "أمارتيا سن" تجاوز نواقص النظريتين المذكورتين، وذلك عبر وضع أسس نظرية جديدة للخيار الاجتماعي، يعتبرها البعض آخر ما توصل إليه الفكر الاقتصادي حول هذا الموضوع. وهي نظرية تنصب على جعل اتخاذ القرارات – بما فيها توزيع القرارات – يتم بناء على قرارات جماعية تراعي التفضيلات الفردية، عبر ترك الأفراد يُقررون دون أن يفرض عليهم أحد ما يهمهم (سعيد، 2016، صفحة 198).

في هذا السياق، تبرز أهمية الخيار الاجتماعي، باعتباره نظرية مركزية في نظرية العدالة لدى "أمارتيا سن"، في اهتمامه بالتقييمات النفسية، وفي تركيزه على التفكير العملي، الذي يقوم عليه ما يجب اختياره وما القرارات التي يجب اختيارها، بدل التركيز على ما يكون عليه المجتمع العادل. كما تظهر هذه الأهمية – كذلك – في اهتمام هذه النظرية بتعدد الدوافع المنطقية التي

تعتمدها (بوهدا و الغريضات، 2017، الصفحات 18–19)، وفي إسهامها في النقاش العام، من خلال الحوار والنقاش والحياد الذي يميزها تصورها.

توضيحا لذلك، يرى "أمارتيا" أن استدعاء الحياد يتم عبر طريقتين مُحددتين؛ طريقة "الحياد المفتوح، التي يتم استدعاؤها لأجل إجراء تقييمات محايدة، غير منحازة، ولا ضيقة الأفق، من خارج المجموعة المدروسة، ثم طريقة "الحياد المغلق"، وهي التي لا تستدعي إجراء تقييمات محايدة إلا لأعضاء مجتمع معين وأمة معينة.

تأسيسا على ذلك، يعتقد "أمارتيا سن" أن الطريقة التي يتم بها استدعاء الحياد في العديد من مقاربات العدالة، ولا سيما مقاربتي "آدم سميت" و"راولز"، لا تضمن التدقيق المفتوح في القيم المحلية التي قد تكون محدودة وضيقة؛ إذ إن الحياد في مقاربة الأول يقوم على أحكام أناس نزيهين من مجتمعات أخرى، بينما لا يُؤدي الحياد المُغلق (المتمثل في إهمال الاصوات الآتية من الخارج) في مقاربة الثاني إلى تدقيق محايد بما فيه الكفاية، بسبب محدودية أثره وتفسيره (بوهدا و الغريضات، 2017، صفحة 19).

لذلك، يعتبر "أمارتيا" أن تجاوز هذا التصور الضيق، في تقييم العدالة، والوصول إلى فهم أكثر إنصافًا، يستوجب إعمال المشاهد المحايد، باعتباره أداة للتمحيص والتدقيق النقدي والنقاش العام؛ وبمعنى آخر، فالأمر يستوجب الخروج من الدائرة المغلقة، والانفتاح على خارج المجتمع المحلي، وذلك عبر الاستماع لوجهات نظر أخرى، تسمح بتعدد الآراء المحايدة، كسبيل للوصول إلى ترتيب جزئي مشترك يغني النقاش العام بشأن العدل والظلم (بوهدا و الغريضات، 2017، الصفحات 78–79).

عموما، ومهما كانت أهمية نظرية "أمارتيا سن" بشأن الخيار الاجتماعي، فإنها لا تقدم بديلا أخلاقيا، يستعصي عن القياس الكمي أو لا يستفيد من الأرقام والإحصائيات، في مجال الإصلاح الاجتماعي، بل تُقدم نظرية اقتصادية، تتميز عن باقي النظريات المذكورة، باعتمادها على لغة الرياضيات والأرقام والإحصائيات، وبتقديم بدائل اقتصادية عملية، من قبيل اعتماد مُؤشر جديد في تحديد مؤشر التنمية البشرية، تعويضا لمؤشر الدخل والناتج الكلي، الذي كان سائدا– فيما قبل –؛ يتعلق الأمر بمُؤشر القدرة، الذي أثبت جدارته، مقارنة بالمؤشر المُعوَّض، عبر تبنيه وتطبيقه في التقارير التنموية المُختلفة، مثل التقارير التنموية السنوية لمنظمة الإنماء التابعة للأمم المتحدة، وعبر نتائج التنمية الإيجابية التي نجمت عن اعتماده في حقول الاقتصاد، وفي خطط الدول المُتعلقة بتسريع التنمية (سعيد، 2016، الصفحات 198–199).

من المُميزات الأخرى التي تتمتع بها هذه النظرية –أيضا– أنها تستوعب خصوصيات الدول والمجتمعات؛ إذ رغم أن هناك أُسُسا عامة وخطوطا عريضة ينبغي اعتمادها، كأساس لضمان

قابلية تطبيقها في كل دولة ومُجتمع، إلا أن هذه القابلية لا تكون وفق نموج موحد، بل تكون حسب خصوصيات كل مجتمع وكل دولة. وعلى سبيل المثال، فالتنمية تتطلب الاعتماد على حرية وقابلية الإنسان في المركز (التنمية للبشر) وبمشاركة الإنسان نفسه (التنمية بالبشر) (سعيد، 2016، صفحة 199).

الفقرة الثالثة: أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في نظرية الخيار الاجتماعي:

يرى "أمارتيا سن" أن هناك جانبين مترابطين مهمين، يتأثر كل واحد منهما بالآخر، في تطبيق نظريته؛ جانب أول متعلق بخدمة الإنسان كالتعليم والصحة، ثم جانب ثاني متعلق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به: أي مشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه. لذلك، فهو يولي الخيار الاجتماعي ذات الأهمية التي يُوليها لنهج القدرة، ما جعله ينظر باهتمام لحقوق الإنسان والديمقراطية في التنمية (سعيد، 2016، صفحة 199).

في هذا المقام، يُوضح "أمارتيا سن" أن من يجعل موضوع التنمية مُرتبطًا بالعدالة ليس هو المشاركة السياسية والحوار وتفاعل الجمهور، وإنما هو الدور الحاسم للنقاش العام، الذي يُشكل الاقتراع والأصوات جزءًا منه في المجتمع الديمقراطي؛ ما يجعل الديمقراطية عبارة عن نقاش عام يتخطى السمات المؤسسية التي نشأت بشكل قوي في أوروبا وأمريكا في القرون القليلة الماضية (بوهدا و الغريضات، 2017، صفحة 20).

في هذا الصدد، ولأجل تحقيق العدالة، وإنتاج قيم التسامح والديمقراطية، يُشدد "أمارتيا" على وجود حاجة ماسة إلى تسهيل النقاش العام وتحقيق التفاعلية والمساهمة؛ وهو ما يستدعي العمل على إيجاد صحافة حرة ومستقلة وغير مُقيدة يكون بإمكانها المساهمة في حرية التعبير، وفي التواصل بين الناس، وفي نشر المعرفة ونقل الأخبار والمعلومات، وتحقيق الأمن المجتمعي من خلال إسماع صوت المهمشين والمهملين.

من جانب آخر، ينظر "أمارتيا سن" إلى حقوق الإنسان كطرح أخلاقي (مثل "هيربرت هارت")، يُستعمل لأجل عملية سن التشريعات، لكنه يرى أن أهمية هذه العملية لا تكفي لوحدها لتعزيز أخلاقيات حقوق الإنسان، في ظل وجود حقوق يصعب أن تسن لها قاعدة قانونية، جراء ما قد تحدثه من آثار سلبية.

لذلك، فلابد من عرض قضية حقوق الإنسان وتناولها بالنقد في وسائل الإعلام وفي النقاشات والحملات العامة، على اعتبار أن وسائل الإعلام هي الآلية المناسبة لجعل أخلاقيات حقوق الإنسان فعّالة وأكثر تعزيزا وحماية (مثل رأي الزوجة مثلا في قرارات العائلة أو العلاج في الاجتماعات العامة) (بوهدا و الغريضات، 2017، الصفحات 27-28)، وأخذا بعين الاعتبار

كون قبول فئة من حقوق الإنسان يكون مشروطا بمزيد من التفنيد والجدل العام بشأنها، وباجتيازها امتحان النقاش والتدقيق الحر.

وعليه، توصل "أمارتيا سن" إلى مجموعة من الخلاصات نبرزها فيما يلي:

- إن تحقيق العدالة يتطلب تشخيص الظلم، وعدم نبذ أو إسقاط الحجج المضادة إلا بالمحاججة في النقاش العام وبشكل منطقي.
- ارتباط تشجيع الديمقراطية العالمية بدعم المؤسسات التي تساعد على نشر المعلومات وتحسين فرص النقاش، من قبيل مؤسسة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبعض وسائل الإعلام... إلخ (بوهدا و الغريضات، 2017، الصفحات 28-29).

ختاما، يمكن القول: إن نظرية "أمارتيا سن" تتلخص في كونها تنطلق من العلاقة بين الحقائق الحقيقية والحقائق الاعتبارية، كأساس فكري، وتنطلق من وجود ترابط بين الأخلاق والاقتصاد، واعتماد النهج النسبي، باعتباره الصبغة التي تميز نظريته عن باقي النظريات الأخرى المُتعلقة بالعدالة، لتُبلور مفهومين نظريين، يرتبطان بالحرية الموضوعية، ويُشكلان ركيزتي نظريته في العدالة وهما نهج القدرة والخيار الاجتماعي.

قائمة المراجع والمصادر:

- أحمد جميل حمودي. (15 دجنبر, 2024). عرض كتاب – التنمية حرية – أمارتيا صن رؤية شاملة للتنمية. تم الاسترداد من موقع الحوار المتمدن: www.ahewar.org
- أرسطو طاليس. (بلا تاريخ). علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (الإصدار الجزء الأول). (أحمد لطفي السيد، المترجمون) القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- أسامة قاضي. (26 دجتبر, 2024). الأخلاق والاقتصاد طلاق غير بائن. من آدم سميت إلى أمارتيا سن. تم الاسترداد من الملتقى الفكري للإبداع: www.almultaka.org
- أمارتيا سن. (2010). فكرة العدالة (الإصدار الطبعة الأولى (2010 م – 1431 هـ).). (نقله إلى العربية مازن جندلي. ترجمة الدار العربية للعلوم ناشرون، المترجمون) مؤسسة حمد بن راشد آل مكتوم.
- أناس المشيشي. (18 أبريل, 2014). العدالة الاجتماعية في المغرب. موقع هيسبريس. تم الاسترداد من هيسبريس: http://2u.pw.:K1ScYfxc

- بنمنصور عبد الله وجلطي غانم. (6 يوليوز, 2022). أهمية المصفاة الأخلاق الشعبية في مناهج علم الاقصاد. تم الاسترداد من وقفية الأمير غازي للفكر القرآني: http://2u.pw//WGroy
- تحسين حمه، وشمس الدين سعيد. (29 غشت, 2016). نظرية أمرتيا سن في العدالة ونتائج تطبيقها على العدالة الانتقالية. مجلة جامعة التنمية البرية(4).
- بوهدا، الحسين؛ و الغريضات، ياحضية (2017): قراءة في كتاب أمارتيا سن، (مقال غير منشور) ضمن: مادة النظريات السياسية المعاصرة (ماستر القانون الدستوري وعلم السياسة، الرباط: جامعة ابن زهر – أكادير.
- سلسبيل صلاح. (21 دجنبر, 2024). نحو اقتصاد إنساني:'أمارتيا سِن'.. ناقد الرأسمالية الأخلاقي. تم الاسترداد من مدونة منشور: /https://manshoor.com/society/amartya-sen-economics-morality
- سمية خوذري. (2023-2024). العدالة الليبرالية عند جون رولز. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص فلسفة. جامعة باتنة 01 الحاج لخضر (الجزائر).
- السيد نصر الدين السيد. (26 فبراير, 2013). الثقافة العلمانية: هكذا تكلم امارتيا سن. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: www.//m.ahewar.org/S.Aasp?aid=347388&r=0
- ياسين البجدايني. (2017). نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز: المنطلقات الفلسفية والمرتكزات الأساسية. تاريخ الاسترداد 25 دجنبر, 2024، من http://2u.pw/cnlk1sZ
- Amartya SEN. (2007). Identité et violence. Paris: Edition Odile Jacob.
- BENDARKAWI, A. (2022). Méthodes mixtes et paradigme pragmatique de gestion: Un essai de réflexion épistémologique et méthodologique. gestion, Revue internationale des sciences de gestion, 5(2), 626 – 649.
- Jean & SEN, Amartya DREZE. (1991). La politique économique et la faim. Paris: Presses Universitaires de France.